الأمم المتحدة

A/C.2/73/SR.9

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
13 November 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيسة: السيد العتيبي (نائبة الرئيس) . . . . . (الإمارات العربية المتحدة)

المحتويات

البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: (*تابع*)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (*تابع*)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (*تابع*)

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (*تابع*)

(د) تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة (*تابع*)

البند ١٩ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (*تابع*)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-16973 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد سكينر – كليه أرينياليس (غواتيمالا)، ترأست نائبةُ الرئيس السيدة العتيبي (الإمارات العربية المتحدة) الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (*تابع*) (A/73/455)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (*تابع*) (A/73/15 (Part I) و A/73/15 (Part II)) و A/73/15 (Part III) و A/73/15 (Part IV)، و A/73/208)

(ب) **النظام المالي الدولي والتنمية** (*تابع*) (A/73/280)

(ج) **القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية** (*تابع*) (A/73/180)

(د) **تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة** (*تابع*)

البند ١٩ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (*تابع*) (A/73/86–E/2018/68 و A/73/455)

١ - **السيد بان** (سنغافورة): قال إن بلده يؤيد بقوة النمو المستدام والشامل للجميع، الذي تتوخاه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا). وقال إن سياسات الاقتصاد الكلي التي تطبقها حكومته تقوم على نهج عملي طويل الأجل ينطوي على مساعدة الناس على التكيف مع تحديات التنمية المستدامة مع مواصلة السعي لتحقيق النمو الاقتصادي.

٢ - وأضاف قائلا إن جهود التنمية الوطنية لا يمكن مع ذلك أن تنجح إلا إذا دعمها نظام اقتصادي عالمي مؤات لها. ويشكل تقلب الظروف الاقتصادية العالمية في الوقت الحالي تحديا قصير الأجل للأولويات المحلية، مثل الوظائف والنمو، وتهديدا طويل الأجل لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. ويشكل تصاعد التوترات التجارية مصدر قلق خاص حيث إن تزايد الحواجز التجارية يعطل سلاسل القيمة ونماذج الأعمال التجارية، مما يؤثر على الكثير من الصناعات والبلدان والعمال.

٣ - واستطرد يقول إنه في عالم ذي أقطاب متعددة آخذة في التزايد، لا بد من تعزيز النظام المتعدد الأطراف بمعالجة المشاكل العالمية على أساس التوافق في الآراء، وتعزيز دور الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز في الحوكمة الاقتصادية العالمية. وفي سياق تعددية الأطراف، تعمل سنغافورة مع المنظمات الدولية ذات الصلة لتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة التمويل غير المشروع، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. واتخذت الحكومة أيضا إجراءاتٍ ناظمةٍ صارمة لمكافحة أي انتهاك لقواعدها المالية الوطنية وهي ستواصل التعاون مع البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز القدرات على معالجة مخاطر التكنولوجيا ومواجهة التهديدات السيبرانية.

٤ - ومضى يقول إن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء ظلت تجني ثمار التحرير الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لذلك فكلاهما له مصلحة في دعم التجارة الحرة. وإن سنغافورة ملتزمة التزاما ثابتا بالنظام التجاري المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية، وهي تتعاون مع غيرها من البلدان في تشجيع الاتفاق الشامل والمرحلي للشراكة في المحيط الهادئ، والشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية. فمن شأن هذين الصكين أن يقللا من حواجز السوق ويعززا التجارة ويشجعا التكامل الاقتصادي.

٥ - وذكر بعد ذلك أن وجود نظام اقتصادي عالمي مفتوح وشفاف وشامل للجميع وقائم على سيادة القانون يتسم بأهمية حيوية بالنسبة إلى بلدان كثيرة، منها سنغافورة. وتؤيد حكومة بلده بقوة القانون الدولي، الذي ساعد على أن يوفر لجميع البلدان بيئة وإطار دوليين يمكن التنبؤ بهما لتمكينها من تنمية اقتصاداتها. ولذلك وقعت حكومة بلده على الاتفاقات الضريبية الدولية الرئيسية لمكافحة التهرب الضريبي وتبادل المعلومات مع شبكة واسعة من الولايات القضائية. وتهيئ القواعد والأعراف الواضحة البيئة المؤاتية التي تحتاجها الشركات لاتخاذ قراراتها المتعلقة بالاستثمار ولبناء قدراتها اللازمة للمستقبل.

٦ - **السيد كاراسو** (كوستاريكا): قال إن بلده يعترف بأهمية الجهود التدريجية الرامية إلى ترجمة الالتزامات السياسية المتعهد بها في إطار خطة عمل أديس أبابا إلى صكوك تقود إلى إجراءات ملموسة ذات أثر إيجابي على البلدان النامية. ولذلك يجب توجيه الاهتمام إلى إيجاد بيئة مؤاتية للتنمية، وتوفير التمويل اللازم من منطلق الاستجابة

للتركيز المتزايد على تعبئة الموارد المحلية. وبالتالي، تدعو كوستاريكا إلى تنشيط خطة عمل أديس أبابا وتعزيز التنفيذ في جميع مجالات العمل المشمولة فيها.

٧ - وقال إن لا بد من توفُّر حوكمة شفافة وخالية من الفساد كي تنجح استراتيجيات التنمية المستدامة على المدى الطويل. فيجب الكشف عن التدفقات المالية غير المشروعة ومنعها، ويجب تعزيز الحوكمة المفتوحة، والمساءلة، والالتزام بالصكوك الدولية ذات الصلة، ومن بينها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٨ - وأضاف قائلا إنه بالنظر إلى ما يمكن أن يُسهم به الابتكار في تحقيق الرفاه، يؤكد وفد بلده على أهمية نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، مع أن التغير التكنولوجي السريع في حد ذاته يضع تحديات أمام البلدان النامية. لذلك، ترحب كوستاريكا بالفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي التابع للأمين العام باعتباره فرصة لاستكشاف طرق جديدة لتعزيز الدور التحويلي للتكنولوجيا الرقمية في المجتمع.

٩ - وواصل حديثه قائلا إنه يجب على المجتمع الدولي أن يحسن استجابته لقدرات تحقيق التنمية وما تصادفه من عوائق في كل بلد على حدة. وينبغي ألا تستخدم الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية متوسط دخل الفرد باعتباره الوسيلة الرئيسية لقياس التنمية. فيجب أن تُدرج في تلك القياسات الفجوات الهيكلية وغيرها من العوامل، بما فيها آثار تقلبات السوق على البلدان، ومدى اعتماد اقتصاداتها على المواد الخام، ومستويات التفاوت والدين الخارجي فيها، ومدى تأثرها بالمناخ.

١٠ - **السيد يوكتاداتا** (تايلند): قال إن المجتمع الدولي يحتاج إلى تجارة حرة وعادلة لتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة، غير أن تصاعد المشاعر الحمائية والتوترات التجارية يعوق بشكل متزايد قدرة البلدان المعتمدة على التجارة على المضي قدما في تنفيذ خططها الإنمائية. بيد أن التجارة والتكامل والاقتصادي على المستويات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية يشكلان لبنة أساسية هامة لبناء التعاون المتعدد الأطراف. فهما يعززان قدرة البلدان النامية على الاضطلاع بخططها التجارية على نطاق أوسع والتكيف مع الاتجاهات الناشئة. وقد استفادت تايلند من جانبها من مشاركتها في أطر مثل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، واستراتيجية التعاون الاقتصادي بين أيياوادي وتشاو فرايا وميكونغ.

١١ - واسترسل قائلا إن الضرورة لا تزال تحتم وجود نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وشفاف وشامل للجميع وغير تمييزي ومنصف، تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، وإن الحاجة لا تزال قائمة أيضا لوجود نظام مالي دولي مفتوح وعادل وشامل للجميع. لذلك فإن التقدم الذي أحرز حتى الآن من خلال إصلاح الحوكمة في مؤسسات بريتون وودز يستحق الترحيب، بما في ذلك الجهود الرامية إلى توسيع نطاق تمثيل البلدان النامية في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي.

١٢ - وذكر بعد ذلك أن حكومة بلده تسلط الضوء، في مجال تمويل التنمية، على الأهمية المستمرة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وضمان تعبئة الموارد المحلية عن طريق الحوكمة الرشيدة، والشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص على الصعيدين المحلي والدولي.

١٣ - ومضى يقول إنه ينبغي زيادة الاستفادة من إمكانات التكنولوجيا الرقمية فيما يتعلق بتشجيع الشمول الاجتماعي - الاقتصادي والمالي لتوفير القدرة لجميع الناس على الاستفادة من الفرص ولتمكينهم من الحصول بشكل منصف على الخدمات المالية والأساسية، بما فيها التعليم والرعاية الصحية. وعلى سبيل المثال، فقد ربطت البنية التحتية للاتصالات في تايلند أكثر من ٢٤ ٠٠٠ قرية بالإنترنت، مما أدى إلى سد الفجوة الرقمية بين المناطق الريفية والحضرية. ويتعين أيضا أن تكون السياسات الاقتصادية الكلية والمالية متمحورة حول الناس ومركزة على التنمية المستدامة حتى يكون لها تأثير حقيقي في حياة الناس.

١٤ - **السيد المحمود** (قطر): قال إنه بالنظر إلى ما يسود البيئة الاقتصادية الدولية من ريبة وتقلب وارتفاع في معدلات البطالة والدين، فمن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى الاحتفاظ بنظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد ومفتوح ومنصف. وقد أشار تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/73/208) إلى أن إحراز تقدم في جولة الدوحة سيكون له أهمية حاسمة في نجاح الشراكات الدولية من أجل التنمية. وينبغي للدول الأعضاء أن تفي بتعهداتها المعلنة في إطار خطة عمل أديس أبابا. وستكون تعبئة الموارد المحلية أيضا عاملا رئيسيا في القضاء على الفقر وتحقيق باقي أهداف التنمية المستدامة.

١٥ - وأضاف قائلا إن قطر استضافت منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية الذي عقد في عام ٢٠١٧ واضطلعت بدور نشط في المنتدى الثالث الذي عقد في نيويورك في

عام ٢٠١٨. وتعكس نتائج هذه الاجتماعات توافق الآراء الدولي. وعندما تلجأ الدول إلى تدابير انفرادية لتحقيق أغراض سياسية، فإنها تتصرف بطريقة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام التجاري المتعدد الأطراف. وهي تنتهك أيضا الحق في التنمية. وقال إن بلده عازم على التغلب على التدابير الانفرادية التي يتعرض لها وعلى أن يظل شريكا نشطا في التنمية على الساحة الدولية.

١٦ - **السيد محمد** (السودان): قال إن التجارة الدولية تشكل مصدرا هاما لتمويل التنمية وعنصرا ضروريا للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة. وقال إن حكومة بلده تؤيد وجود نظام تجاري دولي متعدد الأطراف وغير تمييزي ومفتوح وشفاف ويمكن التنبؤ به، تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

١٧ - وأردف بقوله إن بلده ما زال يشارك في مفاوضات صعبة بشأن انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية. وتعاني البلدان النامية، مثل بلده، من مشاكل خاصة في مجالات البنية التحتية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ومناخ الأعمال التجارية. والسودان، الذي يمنعه عبءُ دينه الخارجي الثقيل من الانتفاع من المساعدة الإنمائية الرسمية على الوجه الأكمل، لا يزال غير قادر على الاستفادة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، رغم استيفائه جميع الشروط.

١٨ - **السيدة أورتيس** (هندوراس): قالت إنه يجب مواصلة تحسين الآليات الناظمة والرقابية في النظام المالي الدولي من أجل تهيئة الظروف لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. فلن تكفي تعبئة الموارد المحلية وحدها لتهيئة النمو الاقتصادي المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز العدالة والإدماج الاجتماعيين، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.

١٩ - وأضافت قائلة إن خطة عمل أديس أبابا تعد جزءا لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠، نظرا لدورها في دعم تنفيذ سياسات وتدابير ملموسة. ولا تزال هندوراس ملتزمة بزيادة تعبئة الموارد المالية، بما يشمل توفير تدفقات مالية مستقرة يمكن التنبؤ بها من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة.

٢٠ - واستطردت بقولها إنه بالنظر إلى تضاؤل فرص الحصول على التمويل الميسَّر بتزايد الدخل الوطني، فإن صعوبة حصول البلدان النامية على التمويل بتكلفة معقولة آخذة في التزايد. ولذلك، فإن وفد بلدها يؤيد استخدام مؤشرات متعددة الأبعاد لقياس الظروف الواقعية المعقدة للتنمية. فتصنيف البلدان بحسب دخلها يمنع تخصيص موارد التعاون الإنمائي بالشكل الملائم، مما يقلل من فعالية المساعدة. والنظام الحالي يصنف البلدان المتوسطة الدخل ضمن البلدان الأكثر تقدما في النمو على افتراض أنها تخلصت من مستويات عالية من الفقر والتفاوت والضعف، في حين أن هذه التحديات لا تزال في الواقع تحتاج إلى معالجة على أساس كل حالة على حدة.

٢١ - وواصلت حديثها قائلة إن هامش الأرباح المتولدة من الضرائب في الكثير من البلدان لا يكفي لتمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتستعد هندوراس لإدخال تغييرات على سياسات الموارد، وتوسيع الوعاء الضريبي، واستحداث أساليب تمويل مبتكرة. وقد وضعت استراتيجية طويل الأجل للتمويل العام بغية إتاحة المزيد من الموارد وزيادة تأثيرها على السياسات الإنمائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وطبقت هندوراس أساليب متنوعة لجذب الاستثمار، فقامت على سبيل المثال بتحديد أهم صناعاتها التنافسية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٢ - واختتمت حديثها قائلة إن المجتمع الدولي يجب أن يعمل بشكل جماعي تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الحصول على التمويل بأساليب جديدة. فصغار المنتجين يمكن أن يستفيدوا حقا من التجارة العادلة عند إخضاعهم لتدريب متطور يركز على المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية. إن الوصول المنصف إلى الأسواق هي وحده هو الذي سيؤدي إلى النجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي.

٢٣ - **السيد بولاجي** (نيجيريا): قال إن خطة عام ٢٠٣٠ لن تبقى أكثر من مجرد خطة ما لم تحتشد جميع البلدان حولها لضمان تنفيذها. وقال إن مسائل من قبيل الوصول إلى الموارد المالية والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات والأنظمة المالية والتجارية الدولية الأكثر عدالة هي أمور حيوية لتمكين البلدان المحتاجة من تلبية توقعاتها بالكامل. وفي هذا السياق، من الضروري الوصول إلى نتيجة إيجابية فيما يتعلق بتدابير تيسير التجارة، لا سيما فيما يتعلق بقضايا الزراعة والتنمية.

٢٤ - وقال إن الطريق إلى التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي يكمن في تنويع الاقتصاد. وقد اتخذت حكومته مبادرات مختلفة للانتقال من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد متعدد القطاعات،

مع إيلاء اهتمام خاص لقطاعي الزراعة والتعدين. وقد أُحرز تقدم كبير في تثبيت العملة الوطنية، والحد باستمرار من التضخم، وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية، وإظهار الانضباط المالي، والالتزام بخلق بيئة مؤاتية للأعمال التجارية. وكانت خطة الانتعاش والنمو الاقتصاديين للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠ التي وضعتها حكومته خطوة إيجابية نحو نمو الاقتصاد الكلي، وأدت إلى خروج الاقتصاد بسرعة من الركود. كما ارتفع ترتيب نيجيريا بدرجة كبيرة في تصنيف ”سهولة ممارسة الأعمال التجارية“ الذي أعده البنك الدولي في عام ٢٠١٨.

٢٥ - وأضاف قائلا إن نيجيريا، مثلها مثل معظم البلدان النامية، تشعر بالقلق من أن المبلغ الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الوارد من البلدان المتقدمة النمو على مر السنين لا يزال دون المستوى المستهدف وهو ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وفي الواقع خصصت بعض البلدان المانحة في الآونة الأخيرة المزيد من مواردها الموجهة للمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل التصدي للحالات الإنسانية وحالات الأزمات. وهذا التحول في السياسة العامة لا يتمشى مع النهج الطويل الأجل والمستدام لتمويل التنمية.

٢٦ - وقال إن منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية هو منبر حيوي لتمويل أهداف التنمية المستدامة. ولذلك أعرب عن ترحيب وفده بالمنتدى الثالث، الذي عُقد في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠١٨، ودعا إلى تنفيذ ما انبثق منه من توصيات متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي.

٢٧ - **السيد بودل شيتري** (نيبال): قال إنه على الرغم من أن الاقتصاد العالمي شهد توسعًا نتيجة لحدوث تحسن دوري، فإن المخاطر التي تهدد النمو الاقتصادي آخذة في الارتفاع. فقد أدت التوترات التجارية وعمليات التصحيح النقدية في البلدان المتقدمة النمو وتقلُّب أسعار الصرف في العديد من البلدان النامية وعوامل أخرى إلى جعل آفاق الاقتصاد الكلي أكثر هشاشة مما تشير إليه البيانات. وفي أقل البلدان نمواً، انخفضت التدفقات الاستثمارية وتفاقم العجز التجاري. ومنذ عام ٢٠١٤، ما برحت الحصة الضئيلة من صادرات أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية آخذة في الانخفاض، مما زاد من الصعوبة التي تواجهها تلك البلدان في تحقيق الغاية ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة. وازدادت محنة هذه البلدان سوءا من جراء انخفاض المعاملة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق في قطاعات رئيسية. وواجهت أقل البلدان نموا التي هي أيضا بلدان غير ساحلية أو جزر صغيرة تحديات أكثر من ذلك، مما أدى إلى تصاعد تكاليف التنمية.

٢٨ - وقال إنه بالنظر إلى أهمية التجارة باعتبارها وسيلة رئيسية للتنفيذ، فإن زيادة التوترات التجارية من شأنه أن يلحق الضرر الأكبر بالبلدان النامية بينما يثير الشكوك فيما يتعلق بالنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد، مما من شأنه أن يعرقل بشكل خطير من هم أشد تأخرا عن الركب. وكان الاختتام المبكر لجولة الدوحة الإنمائية في مصلحة جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، وسوف يساهم بشكل إيجابي في التنمية.

٢٩ - وأضاف قائلا إنه يلزم أيضاً بذل جهد عالمي قوي لدعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لضمان ألا تزيد الفجوة الرقمية من اتساع تفاوتات الدخل. وبالنظر إلى الرقمنة المتزايدة للتمويل، من المهم بنفس القدر تعزيز المعرفة المالية والرقمية. ولم تكن هناك استثمارات كافية في مجموعة من المجالات الحيوية من قبيل البنية التحتية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والطاقات المتجددة والتكنولوجيات النظيفة. وقال إن الاستثمار القصير الأجل لا يمكن أن يشكل قوة دفع للتنمية المستدامة.

٣٠ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من الأهمية الحيوية التي يتسم بها جعلُ النظام المالي الدولي شاملاً للجميع من خلال ضمان مشاركة أكبر من جانب البلدان النامية، فمن المهم أيضاً تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوسيع نطاقه، من أجل تطوير البنية التحتية الرئيسية لهذه البلدان. وبناء على ذلك، ينبغي للشركاء في التنمية أن يمتثلوا امتثالا تاما لالتزاماتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن ييسروا التجارة والصادرات ويشجعوا تدفق الاستثمارات والتكنولوجيات بما يتمشى مع خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠، وكذلك برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. وعلى الرغم من التحديات والمخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي والتوترات التجارية المستمرة، ليس بوسع المجتمع الدولي أن يحول انتباهه عن مئات الملايين من الناس الذين تُهدد الأخطار حياتهم ورفاههم.

٣١ - **السيدة إنغلبريشت شادلر** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إنه على الرغم من نمو الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٧ بنسبة ٢,٧ في المائة، فإن التدابير الحمائية تمثل تهديداً اقتصادياً غير مسبوق

قد يضعف الثقة في السياسة النقدية والاستثمار ويعطل التجارة العالمية. ومن الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى الدفاع عن تعددية الأطراف القائمة على التضامن والعدالة الاجتماعية والتكامل والمعاملة الخاصة والتفضيلية والشمول. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق نظام اقتصادي دولي جديد، وهو ما يتطلب أيضا إصلاح الهيكل المالي الدولي عن طريق إضفاء الديمقراطية على آليات صنع القرار وضمان مشاركة أكبر من جانب البلدان النامية.

٣٢ - وأضافت قائلة إنه يجب أن يستند تمويل التنمية إلى فهم أنه لا يوجد نموذج واحد يناسب الجميع. وبدلاً من ذلك، ينبغي لهذا التمويل أن يكون مرناً ومستندا إلى الاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان على النحو المنصوص عليه في استراتيجياتها وخططها الإنمائية الوطنية. وبالمثل، فمن الأهمية بمكان تعبئة الأموال من أجل القضاء على الفقر على أساس الخطط الإنمائية الوطنية والإدارة السيادية للموارد الطبيعية. وعلى العكس من ذلك، فإن التدابير الاقتصادية والمالية والتجارية الأحادية القسرية من قبيل تلك التي تؤثر على بلدها لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وتعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات حاسمة لرفع هذه التدابير.

٣٣ - واستطردت قائلة إنه يجب على المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن يلتزم بضمان ألا يكون لتخفيف أعباء الديون أثر سلبي على دعم أنشطة التنمية الأخرى. وفي هذا الصدد، أقرَّ وفدها بالعمل الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن إدارة الدين ومبادئ الدين السيادي.

٣٤ - ومضت تقول إنه من الأهمية بمكان كفالة أن تفي البلدان بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لضمان توفير تمويل دائم ومستقر ويمكن التنبؤ به وغير مشروط للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وعلى هذا النحو، يجب الوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وخطة عمل أديس أبابا. ويجب أن يتحول الاهتمام الجماعي لينصب على تعزيز وتحسين عمل منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية بوصفه الآلية الرئيسية لصياغة التوصيات في هذا المجال.

٣٥ - **السيدة زاهر** (ملديف): قالت إنه ينبغي لمناقشات اللجنة أن تركز على تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد شهدت ملديف نموا اقتصاديا مستداما في السنوات القليلة الماضية وهي تتوقع الحفاظ على هذا الزخم. ومن أجل مواصلة تسريع النمو، فقد التزم البلد بتعزيز الأسس الاقتصادية الوطنية والقدرات المؤسسية مع تحسين هياكل الإدارة. ففي تموز/يوليه ٢٠١٨، على سبيل المثال، وقعت ملديف اتفاقا مع البنك الدولي لمواصلة تحسين نظامها للإدارة المالية في القطاع العام. وتأمل الحكومة بقيامها بذلك في تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في وضع الميزانيات وإدارة الدين، وإعداد الاستثمارات العامة ذات التأثير الكبير والميسورة التكلفة وإعطاء الأولوية لها، وتحسين تكلفة الدين العام ومخاطره على النحو الأمثل.

٣٦ - وأردفت قائلة إن قرارات حكومتها فيما يتعلق بالسياسة العامة حققت نتيجة إيجابية هي التصنيفات الائتمانية المؤاتية التي حصلت عليها من الوكالات التصنيف الائتماني الدولية. ومع ذلك، ظلت ملديف تواجه تحديات تنفرد بها الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة، بما في ذلك العزلة الجغرافية، والتكلفة المرتفعة لوحدات الاستثمار الرأسمالي وتقديم الخدمات، والصناعات العالية التخصص. ومن أجل معالجة هذه المشاكل وزيادة تنشيط صناعاتها الرئيسية، لا سيما السياحة، اتُّخذ قرار استراتيجي بالاستثمار في تحديث البنية التحتية البالغة الأهمية للمطارات.

٣٧ - وقالت إنه يلزم أن تبدي المؤسسات المالية الدولية مراعاةً ومرونة أكبر عند النظر في طلبات التمويل بشروط ميسرة المقدمة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما الدول المرفوعة حديثا من قائمة أقل البلدان نموا. ومن دون وجود بيئة مؤاتية، لن تكون تعددية الأطراف شاملة للجميع ولن تستطيع الدول الجزرية الصغيرة النامية الحفاظ على نمو اقتصادي مستدام.

٣٨ - **السيد تينيا** (بيرو): قال إنه من أجل القضاء على الفقر وضمان الرخاء والاستدامة للأجيال المقبلة يتعين القيام بعملية متابعة واستعراض تتسم بالكفاءة في إطار تحالف يتم تنشيطه من أجل التنمية المستدامة. وقال إنّ بيرو أثبتت أنّه من الممكن تحقيق تحول في بلد ما في غضون جيل واحد. فنتيجة للنمو الاقتصادي، يعيش أقل من ربع سكان بيرو حاليا في فقر مقارنة بأكثر من نصف السكان قبل ١٥ سنة. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن بيرو تُصنَّف بلداً متوسط الدخل، لا تزال الفوارق والقيود الهيكلية تحد من قدرتها على استثمار الثروة وإعادة توزيعها. وهي عرضة بصفة خاصة لتبِعات تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وتقلبات أسعار المواد الخام المصدَّرة.

٣٩ - وأضاف قائلا إن التحديات المشتركة المرتبطة بتغير المناخ، والمكننة المتزايدة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومستويات الفساد

العالية، تؤثر على إمكانات التنمية في بيرو. ومن هنا لا تقتصر الحاجة على تعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي فحسب، بل أيضا تشمل إشراك القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة عن طريق تعزيز الانفتاح الاقتصادي والتجاري والاقتصاد الأخضر.

٤٠ - واستطرد قائلا إنه تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا، اتخذت حكومته سلسلة من الخطوات لزيادة الاستثمار العام والخاص وإعادة بناء شمال البلد الذي تأثر بظاهرة إلنينيو الساحلية في عام ٢٠١٦. ونتيجة لذلك، قُدر النمو الاقتصادي في السنة الحالية بنسبة ٤ في المائة، مقارنة بنسبة ٢,٥ في المائة فقط في عام ٢٠١٧. ويعتمد النمو الاقتصادي المطرد على السعي إلى اتباع سياسات سليمة لإدارة الاقتصاد الكلي والالتزام بسيادة القانون.

٤١ - وقال إن السياسات الإنمائية الوطنية وتمويلها موجَّهان في المقام الأول نحو توفير التعليم والصحة والبنية التحتية لمواطني بيرو، وهي أمور لازمة لهم للحصول على فرص متكافئة للتنافس في الأسواق العالمية. وفي هذا الصدد، أعاد وفده تأكيد أهمية التجارة الدولية والحاجة إلى تجنب التدابير الحمائية. ومع ذلك، فإن إنتاجية اقتصاد بيرو وقدرته التنافسية تتوقفان أيضا على الانتقال إلى القطاع النظامي. وقال إن التنمية التي محورها الإنسان تتطلب توفُّر فرص العمل اللائق، الأمر الذي يتيح بدوره توسيع الوعاء الضريبي اللازم من أجل تعزيز تمويل التنمية والحد من أوجه عدم المساواة. كما سيسهم الشمول المالي والمدفوعات الرقمية في تحقيق تلك الأهداف.

٤٢ - **السيد بصديق** (الجزائر): قال إن التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠ يتوقف على الالتزام بمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة وتجنب النهُج الأحادية. وأكد على أن الشفافية وتعددية الأطراف هما أمران حيويان لذلك. ودعا وفده المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات لتحسين التنظيم المالي الدولي، وتعزيز آليات التمويل الحالية، وإصلاح الهيكل المالي الدولي، ودعم نظام غير تمييزي وشفاف وقائم على قواعد.

٤٣ - ومع أن كل بلد مسؤول عن التقدم الاقتصادي والاجتماعي لديه، فإن المجتمع الدولي بإمكانه أن يتخذ خطوات لتهيئة بيئة مؤاتية لذلك. ومن الضروري أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية - لا سيما بالنظر إلى انهيار أسعار السلع الأساسية - كي تتجنب البلدان الأشد فقرا اتخاذ تدابير تقشف صارمة. كما أنه يتعين على المؤسسات المالية الدولية مساعدة البلدان على إعادة هيكلة ديونها الخارجية وخفضها. وفي حين أن إبقاء الديون على مستويات يمكن تحملها هو مسؤولية تقع على عاتق الدول المقترضة، فإن الدول الدائنة تقع على عاتقها مسؤولية تجنب الإقراض بطرق تُخل بالقدرة على تحمل الدين.

٤٤ - وأضاف قائلا إن الجمود في جولة الدوحة حال دون أن تحقق التجارة الدولية كامل إمكاناتها باعتبارها حافزا للتنمية. وقال إن التدفقات المالية غير المشروعة ليست استنزافًا رئيسيًا لموارد التنمية فحسب، بل هي أيضًا عامل هام في انتشار الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والبشر. ولذلك ينبغي لبلدان المقصد أن تتخذ خطوات لمساعدة البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، في إعادة أصولها المسروقة.

٤٥ - **السيد بيلان** (أوكرانيا): قال إن بلده يعتبر النظام التجاري المتعدد الأطراف أداة لسياسات التنمية وقد أبرم العديد من الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف. وقد أبرز كل من المنتدى الثالث المعني بمتابعة تمويل التنمية وتقرير فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتمويل التنمية لعام ٢٠١٨ التقدم المحرز والفجوات القائمة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

٤٦ - وقال إن بلده بالرغم من استمرار مواجهته للعدوان الخارجي، تمكَّن من تنفيذ عدد من الإصلاحات الهامة في مجال الضرائب، والأعمال المصرفية، والميزنة، واللامركزية المالية، والرعاية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتعليم، والمعاشات التقاعدية. وقد انعكس نجاح تلك الإصلاحات في تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الثالثة على التوالي، وتثبيت العملة في ظل سعر صرف مرن، وفي نجاح في العودة إلى الأسواق المالية الدولية. وقد أدت تعبئة الموارد المحلية الناتجة عن ذلك إلى تعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما ظلت آليات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف تتسم بالأهمية، وسيواصل بلده التعاون مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

٤٧ - **السيد لو يوهيو** (جمهورية الصين الشعبية): قال إن الثورة الصناعية الرابعة تجعل اقتصادات العالم أكثر ترابطاً من أي وقت مضى. إلا أن تزايد النزعة الفردية والحمائية يؤثر سلباً على النظام التجاري الدولي. ووحدها تعددية الأطراف يمكنها أن تحقق الربح المتبادل لجميع الأطراف. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحافظ على نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح وقائم على القواعد تحت رعاية منظمة التجارة العالمية، وينبغي لجميع البلدان أن تتشارك منافع العولمة، وينبغي بذل الجهود لتحسين البنى التحتية وتعزيز التجارة الإلكترونية، في سبيل إشراك الجميع في الثورة الرقمية. وفي الفترة من

٥ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، سيستضيف بلده معرض الصين الدولي الأول للاستيراد، وسيتضمن منتدى تجارياً لمناقشة الاتجاهات الجديدة وتشجيع إنشاء اقتصاد عالمي مفتوح.

٤٨ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي للبلدان النامية أن يكون لها تمثيل أكبر في المؤسسات المالية الدولية. ومن ثم، ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تنفذ المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص التي أنجزها صندوق النقد الدولي، وينبغي منح قروض من دون فائدة وقروض تساهلية لمساعدة البلدان على سداد ديونها الخارجية. وأضاف أن حكومة بلده تحريصة على تمديد المواعيد النهائية وتوفير التسهيلات للبلدان النامية التي تواجه صعوبة في تسديد قروضها. فتمويل التنمية هو الأداة الرئيسية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٤٩ - وتابع قائلاً إنه ينبغي للمجتمع الدولي إيجاد نظام تجاري دولي يشجع الاستثمار في البلدان النامية. وعلى مدى سنوات عديدة، أسهم اقتصاد بلده على نحو غير متناسب في النمو العالمي. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٨، أعلنت الصين أنها ستفتح أسواقها بدرجة كبيرة أمام الواردات الأجنبية. وفي عام ٢٠١٩، ستستضيف الدورة الثانية لمنتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي، الذي ينبغي أن يصبح منبراً هاماً لتعزيز العولمة الناجحة.

٥٠ - **السيد تونيه** (تونغا): قال إن وفد بلده يؤيد خطة عمل أديس أبابا بوصفها الإطار العالمي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولهذا، فهو يرحب بالموجز الذي أعدته رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية (A/73/86-E/2018/68).

٥١ - وأضاف قائلاً إنه بالنظر إلى أن تونغا دولة جزرية صغيرة نامية، فهي تقدّر الدعم الذي يقدمه شركاؤها في التنمية. وتقر أيضاً بالحاجة إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال تحسين السياسات المالية والنقدية. ويمثل الشمول المالي، ولا سيما لفائدة النساء، أمراً محورياً لإنشاء مجتمعات عادلة. وقد أيد المصرف المركزي الوطني لتونغا إعلان مايا لعام ٢٠١١ ووضع أول استراتيجية وطنية للشمول المالي في البلد.

٥٢ - وتابع قائلاً إن تونغا دولة جزرية منخفضة، ويمثل تغير المناخ التحدي الرئيسي أمام تنميتها وهي في حاجة على وجه السرعة إلى موارد مستدامة وميسرة لإعطاء الأولوية لتدابير التكيف معه والتخفيف من حدته. ويحظى استمرار المساعدة من شركاء التنمية بتقدير كبير في هذا الصدد.

٥٣ - **السيدة الحمدوني** (المغرب): قالت إن بلدها ينفذ إصلاحات صارمة للاقتصاد الكلي ترمي إلى تهيئة إطار مالي وتجاري مستقر وموحد يفضي إلى التنويع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالمغرب ملتزم بتحرير التجارة وبإنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد وغير تمييزي تحت رعاية منظمة التجارة العالمية. وبالنظر إلى أن عدم كفاية التقدم المحرز في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يعرقل مساهمة التجارة في التنمية، من الضروري اعتماد نهجٍ موحدٍ ومنسقٍ للتغلب على الجمود في جولة الدوحة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للشركاء في التنمية الوفاء بالتزاماتهم فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية فهي تمثل حجر الزاوية للتنمية. وتؤدي تعبئة الموارد المحلية وغير ذلك من آليات التمويل أيضاً دوراً هاماً، في حين يظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمراً بالغ الأهمية.

٥٤ - وأضافت قائلةً إن المغرب أبرم أكثر من ٥٠٠ اتفاق للتجارة والاستثمار مع أكثر من ٤٠ بلداً أفريقياً، مع التركيز على التمويل الأخضر والشامل للجميع الذي يوفر ما يلزم من موارد لتلبية احتياجات التنمية المستدامة الطويلة الأجل، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا. ويشارك بلدها أيضاً في التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وغير ذلك من إساءة استخدام النظام المالي.

٥٥ - **السيد فيلاكوني** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنه على الرغم من الانتعاش التدريجي الذي شهده الاقتصاد العالمي فإن البلدان النامية لا تزال تواجه العديد من التحديات بما في ذلك تقلب أسعار السلع الأساسية، والقدرة الإنتاجية المنخفضة، وعدم تنوع هياكل الصادرات، وقابلية التأثر بالصدمات الخارجية، ومحدودية الوصول إلى الأسواق. فالنصف بليون شخص الذين يعيشون في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة هم عرضة بشكل خاص للتخلف عن الركب. وحث جميع البلدان على الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة عمل أديس أبابا.

٥٦ - وأضاف قائلاً إن حكومة بلده أدرجت خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وغيرها من المبادرات الإنمائية العالمية الرئيسية في خطة التنمية الخمسية الثامنة للبلد التي تغطي الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠. وتعمل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

على توسيع نطاق التعاون الاقتصادي مع البلدان والمناطق الأخرى. فهي عضو نشط في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتربطها علاقات تجارية بأكثر من ٥٠ بلداً آخر.

٥٧ - **السيد غايتو** (إثيوبيا): قال إنه على الرغم من أن المجتمع الدولي يمضي قدماً نحو تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، فالتقدم المحرز لا يزال غير متكافئ وتحدق به مخاطر كبيرة، بما في ذلك ارتفاع مستويات الدين في البلدان النامية. ومن ثم، فمن المهم اتخاذ إجراءات على جميع المستويات لمعالجة الثغرات في التنفيذ. فحكومة بلده تقدّر المبادرات التي تنفذها جميع الجهات الفاعلة الإنمائية للإسراع بالتنفيذ وتثني على الأمين العام لاستراتيجيته الرامية إلى تمويل خطة عام ٢٠٣٠.

٥٨ - وأضاف قائلاً إن التمويل عنصر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويكتسي تجديد الالتزام السياسي وتنشيط الشراكة العالمية، فضلاً عن التعاون بين الجهات المعنية المتعددة، أهميةً حيوية في هذا الصدد. ويجب أيضاً إشراك القطاع الخاص من أجل تعبئة الموارد بما يتسق مع الأهداف. فمن شأن بناء الشراكات المنتجة بين القطاعين العام والخاص أن يتيح فرصاً طويلة الأجل ويصب في مصلحة نهج الربح المتبادل.

٥٩ - وتابع قائلاً إن حكومة بلده أعدت خريطة طريق لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا، وهي ستواصل تعزيز قدرتها على تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك عن طريق تحديث النظام الضريبي. وهي ملتزمة أيضاً بمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي، وهو مجال يتطلب تعاون دوليا معززا. وبالإضافة إلى ذلك، سيساهم الصندوق الاستئماني للشتات الإثيوبي في تسخير فوائد التحويلات المالية خدمةً لبرامج التنمية المستدامة.

٦٠ - واستطرد مشيراً إلى استمرار القيود على الموارد، مثل ارتفاع الديون الذي يعوق استدامة تمويل برامج التنمية الوطنية. ورأى أنه ينبغي إيلاء اهتمام جدي بالتدهور السريع لأوضاع الديون الخارجية للبلدان النامية. ومن المهم تصميم وتنفيذ أطر منسقة للسياسات الوطنية من أجل معالجة تزايد الديون وأوجه الضعف المالي للبلدان النامية.

٦١ - **السيد تياري** (بوركينا فاسو): قال إن بلده أبلغ في السنوات القليلة الماضية عن نتائج مؤاتية في الاقتصاد الكلي تعكس استقرار إطار الاقتصاد الكلي في البلد. ومع ذلك، فإن المؤشرات الاجتماعية التي تقيس رفاه السكان لم تشهد تحسناً كبيراً، لا سيما فيما يتصل بدليل التنمية البشرية، كما أن التحديات الكبرى مثل تدهور الحالة الأمنية والهجمات الإرهابية المتكررة والاضطرابات الاجتماعية يتعرقل تنفيذ السياسات الاقتصادية. إلا أن بوادر تحقيق النمو الاقتصادي أبدت قدرةً على الصمود وعملت الحكومة على التعاون مع صندوق النقد الدولي على وضع برنامج اقتصادي ومالي لتحسين الوضع الدين الخارجي للبلد على المدى الطويل. وعلى الرغم من محدودية الموارد، تسعى الحكومة إلى تعزيز الأمن والوفاء بتطلعات الشعب من خلال تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. ومن أجل التصدي لانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، يجب على البلدان أن تعمل معاً على الصعيدين الإقليمي والدولي لوقف التدفقات المالية غير المشروعة.

٦٢ - وأضاف قائلاً إن بوركينا فاسو تواجه عجزاً في البنى التحتية مما يزيد في تراجع قدرتها التنافسية الاقتصادية. وبالنظر إلى أن تكاليف التشغيل تحظى بالأولوية على النفقات الرأسمالية، فإن تمويل البنى التحتية يمثل تحدياً. بيد أن المجتمع الدولي لديه عدة استراتيجيات لتنفيذ مبادرات التنمية المستدامة، بما في ذلك تسخير الإمكانات الكاملة للتجارة الدولية وتعزيز النظام المالي الدولي من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع. وعلى الرغم من أن الاحتياجات المالية مرتفعة للغاية، فإنه ينبغي للوفورات التي يحققها القطاعان الخاص والعام على الصعيد العالمي أن تكون كافية شريطة أن يكون النظام المالي قوياً بما فيه الكفاية لتيسير تدفقات رأس المال إلى الداخل على نحو متسم بالكفاءة.

٦٣ - وتابع قائلاً إن سياسة الدين الرسمي تهدف إلى الحفاظ على مستوى معتدل من المخاطر. وتحقيقاً لهذه الغاية، فالحكومة تعطي الأفضلية للتمويل التساهلي وتعتمد نهجاً مدروساً في السوق المالي الإقليمي. ويظل التمويل غير التساهلي خياراً لتمويل العدد الأكبر من المشاريع العالية الأثر التي تحقق عائدات مضمونة. ويظل تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة شرطاً مسبقاً هاماً لكفالة الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب على الدول الأعضاء أيضاً أن تكثف جهودها المتضافرة من أجل مكافحة تجنب الضرائب والتهرب الضريبي.

٦٤ - ومضى قائلاً إن حكومة بلده لا تزال تشعر بالقلق إزاء تزايد تدابير الحماية، ودعا إلى اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على تجزؤ النظام

التجاري المتعدد الأطراف، ولا سيما من حيث تأثيره على البلدان النامية. وبالمثل، وبهدف تعبئة موارد إضافية والاستفادة من التمويل الابتكاري، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تساعد في بناء القدرات الاقتصادية والمالية للبلدان النامية. وينبغي أيضاً أن تكون لصندوق النقد الدولي شروط أقل صرامةً للتدخل في البلدان النامية من أجل مساعدتها على إيجاد فسحة مالية كافية لتمويل البنى التحتية في سبيل تحقيق التحول الهيكلي لاقتصاداتها.

٦٥ - **السيد فوكس – دروموند غاو** (البرازيل): قال إن توفير الوسائل اللازمة للتنفيذ هو ربما أكبر تحد أمام خطة عام ٢٠٣٠. فبعد فترة من النمو المتواضع، بدأت تظهر علامات انتعاش الاقتصاد العالمي وأخذ الاستثمار في الازدياد. ومع ذلك، يوجد قدر كبير من المخاطر السياسية التي يتعين التصدي لها، بما في ذلك الاستياء المتزايد إزاء العولمة واعتماد السياسات الوطنية الهادفة إلى تحقيق مصالحها الذاتية. وقد يؤدي الفشل في مواجهة التحديات الاقتصادية الحالية، مثل تزايد أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، إلى زيادة زعزعة استقرار التنمية الطويلة الأجل. ومن واجب المجتمع الدولي أن يكفل الاستقرار وإمكانية التنبؤ حتى تظل وتيرة التنمية ثابتةً ولو في حالات عدم التيقن الاقتصادي والسياسي.

٦٦ - وأضاف قائلاً إن التجارة وسيلة أساسية لتمويل التنمية وقد أثبتت قدرتها على زيادة إيرادات البلدان النامية وتدريبهم على المنافسة والابتكار، مما ييسر التغييرات الهيكلية. فلا أحد يخرج فائزاً من الحروب التجارية. وأكد أن البرازيل ملتزمة التزاماً راسخاً بنظام دولي قائم على القواعد، يركز في صميمه على الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والقانون الدولي.

٦٧ - وتابع مشيراً إلى ضرورة اتخاذ مزيد من الخطوات لإصلاح الحوكمة العالمية للنظام المالي الدولي وزيادة تمثيل البلدان النامية. فزيادة رأس المال التي أعلنتها مجموعة البنك الدولي حديثاً من شأنها أن تتيح مواصلة العمل مع جميع البلدان من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإن حكومة بلده تتطلع إلى المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص التي أنجزها صندوق النقد الدولي، وستواصل العمل مع شركائها من روسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة بلدان بريكس) من أجل تقوية المؤسسات المتعددة الأطراف والتأكد من قدرتها على مواجهة التحديات العالمية. ويستلزم تدهور أوضاع الدين الخارجي في كثير من البلدان النامية أيضاً اهتماماً جماعياً، شأنه في ذلك شأن آثار عمليات التصحيح النقدية الحالية.

٦٨ - **السيد أمولو** (كينيا): قال إن بلده حقق ازدهاراً مستمراً بفضل إدارة أسسه الاقتصادية ودعم الأسواق الحرة ومباشرة الأعمال الحرة. فقد أعطت حكومة بلده الأولوية لخطةٍ تعزز الصناعة التحويلية، وتوفر التغطية الصحية للجميع والإسكان الميسور التكلفة للجميع، وضمان الأمن الغذائي والتغذية، مما يتيح للمواطنين العاديين الاستفادة من الاستحقاقات الاجتماعية المحسنة. وعملت كينيا على اعتماد اللامركزية في تقديم الخدمات إلى الأقضية الـ ٤٧ في البلد من خلال مراكز هُدوما، وبذلك فهي توفر طائفة واسعة من الخدمات الحكومية في موقع واحد في بيئة غير بيروقراطية وخالية من الفساد.

٦٩ - وأضاف قائلاً إن الاستثمار الأجنبي أساسي لتطوير البنى التحتية وتعزيز تحرير التجارة على المستوى الإقليمي. ففي غياب الاستثمارات في البنى التحتية للطرق والسكك الحديدية، لا يمكن للاقتصادات أن تزدهر. وأعرب عن رغبة حكومة بلده في بناء شبكة مترابطة من الطرق والسكك الحديدية والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات من أجل زيادة الاستثمارات التي من شأنها أن تدرّ منافع جمة. وفي الوقت نفسه، فإن كينيا تحرص على إبقاء ديونها والتزاماتها عند مستويات يمكن تحملها وفقاً للتشريعات الوطنية.

٧٠ - وتابع قائلاً إن عدم قدرة الشعوب الأفريقية على التنقل بحرية في جميع أنحاء القارة يهدد الازدهار الاقتصادي لأنه يعرقل التجارة وتبادل السلع. وثمة حاجة إلى تيسير الوصول من أجل تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية التي بالكاد تصل حالياً إلى ١٣ في المائة. ومن ثم، فإن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية هو تطور إيجابي يمكن للبلدان الأفريقية أن تجني منه فوائد جمة. وينبغي للبلدان التي لم توقّع بعدُ على هذا الاتفاق أن تقوم بذلك.

٧١ - واستطرد قائلاً إنه أصبح من الصعب للغاية التنبؤ بالبيئة الاقتصادية الدولية، وأصبح النظام القائم على القواعد، الذي ينبغي أن يكون حجر الزاوية في تعزيز النمو الاقتصادي والرخاء، عرضة لضغط كبير. فقد نجحت حكومة بلده في إنشاء قواعد شاملة للجميع وتعود عليهم بالفائدة. وعلى الصعيد العالمي، أعرب عن أمله في قيام نظام تجاري متعدد الأطراف منصف وشامل للجميع برعاية منظمة التجارة العالمية، وكذلك في تحريرٍ مُجدٍ للتجارة.

٧٢ - ومضى قائلاً إن التدفقات المالية غير المشروعة تعرقل بشكل خطير نجاح الاقتصادات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بمجموعة من قواعد مكافحة الفساد على جميع المستويات. زمن شأن التعهد بالتزاماتٍ مماثلة لتلك المتخذة

خلال مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٨ أن يمكِّن الدول الأعضاء من مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

٧٣ - **السيد شينمون** (الكاميرون): قال إن الظروف التي يعمل في ظلها النظام التجاري الدولي غير منصفة بشكل خاص: فقد خربت الإنتاج المحلي وفرص العمل، وأدت إلى انخفاض الإيرادات الجمركية، وفاقمت العجز التجاري، وحرمت الدول من الموارد اللازمة لتمويل برامجها الإنمائية. ولكي تكون التجارة الدولية محركاً للتنمية، يجب إلغاء الحواجز غير الجمركية والإعانات المخلة بالتجارة المخالفة لمنظمة التجارة العالمية. ولذلك، شجعت حكومتُه على تعميم تطبيق المبادرات المشتركة، مثل قانون النمو والفرص في أفريقيا واتفاقات الشراكة الاقتصادية، التي تكون قائمة على شروط عادلة ومنصفة. كما حثت على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، ودعت الجمعية العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى تعزيز قدرات البلدان الفقيرة ومؤسساتها الصغيرة والمتوسطة من أجل زيادة إنتاجية تلك البلدان.

٧٤ - وأوضح أن التجارة الدولية الشاملة للجميع يمكن أن تساعد في توليد الثروة اللازمة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وقال إن حكومته تؤيد التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (A/73/180)، وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى العمل على تخفيف ديون البلدان النامية بحيث يمكن تخصيص الموارد المتاحة لذلك لتمويل وتنفيذ برامج التنمية المستدامة لكل منها.

٧٥ - واستطرد قائلاً إنه بعد نشر تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/73/280)، فإن الكاميرون تشعر بالقلق إزاء الاتجاهات والممارسات المالية الجارية. كما أن المنتجات المالية المشتقة الجديدة تسهم في توسيع الفجوة بين الأدوات المالية، من جهة، والأصول الملموسة والمنتجة، من جهة أخرى. ورأى أن هذه الأموَلة، التي تقع خارج دائرة الرصد الفعال، أفضت إلى نشوء فقاعات المضاربة التي جعلت النمو الاقتصادي العالمي غير قابل للاستمرار.

٧٦ - وأشار إلى أن البشرية بحاجة إلى نظام مالي أكثر عدلا وشمولاً للجميع، تتحمل فيه البلدان المتقدمة النمو مسؤولياتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. واعتبر أن تعزيز التعاون المالي الدولي وإصلاح الحوكمة العالمية لن يؤديا إلى كبح الحوافز لاستخدام الأدوات المالية لأغراض المضاربة البحتة فحسب، بل أيضاً لتمويل خطة عام ٢٠٣٠ تمشياً مع خطة عمل أديس أبابا.

٧٧ - وأضاف أن بلده يعاني من الآثار السلبية للتدفقات المالية غير المشروعة، وهو ما يقوض الحوكمة الرشيدة ويسهم في التدهور البيئي ويخلّ في توزيع الدخل ويعزز من أوجه عدم المساواة. وتعد مكافحة الفساد والتهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة أحد المحاور الرئيسية للسياسة الإنمائية الوطنية. وعلى الرغم من أن حكومته اتخذت خطوات إيجابية كثيرة في هذا الصدد، فإن توفير الدعم المتواصل سيكون مطلوباً من المجتمع الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي.

٧٨ - **السيد غيرتز** (ناميبيا): قال إن بلده يحافظ على ما حققه من زخم في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة. ومع ذلك، ونظراً لأن اقتصاد ناميبيا يعتمد على الموارد الطبيعية، فهو ليس محصنا ضد صدمات الأسعار الخارجية التي تتسم بانخفاض أسعار السلع الأساسية. ولسد فجوة التمويل الحالية، وُضع نظام ضريبي أكثر كفاءة وقوة. وتعمل الحكومة أيضاً على تعزيز القيمة المضافة وتنويع الاقتصاد بغية إنشاء قطاعات كثيفة العمالة.

٧٩ - ومضى يقول إنه على الرغم من ظهور بعض علامات الانتعاش الاقتصادي العالمي، كانت هناك مخاوف من أن الزيادة في التدابير الحمائية، والجزاءات الاقتصادية الأحادية الجانب، وأوجه الضعف المتصلة بالديون، وتصاعد التوترات الجغرافية السياسية، قد لا يعطل التقدم المحرز في مجال التنمية فحسب، بل قد يحول دون تحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة. ولتجنب تلك النتيجة، وعلى وجه الخصوص للحد من خطر معاودة الوقوع في أزمة ديون أخرى، يجب الاستمرار في تقديم المساعدة في مجال تخفيف عبء الديون للبلدان النامية. ومن المهم أيضاً استكشاف الوسائل والأدوات المناسبة لتحقيق مستويات من الديون يمكن التحكم فيها.

٨٠ - واستطرد قائلاً إن ناميبيا تمارس الانفتاح الاقتصادي على المستوى الإقليمي، وترى أن إعادة تنشيط شراكة عالمية له أهمية قصوى إلى جانب إقامة نظام تجاري عالمي ومتعدد الأطراف وقائم على القواعد ومفتوح وشفاف ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية. ويجب معالجة الفجوات الناظمة التي تعتري النظام المالي الدولي لتجنب حدوث أزمة حادة قد يكون لها آثار خطيرة على اقتصادات البلدان النامية. كما يجب وضع استراتيجيات وطنية متكاملة للتنمية المستدامة وأطر للتمويل يُسترشَد

بها في السياسات والخطط. وبالإضافة إلى ذلك، يجب رفع الحظر الاقتصادي والمالي والتمييزي غير العادل الذي عفا عنه الزمن والذي يحقق عكس المرجو منه، المفروض على البلدان النامية. ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعين تبادل الأفكار الجديدة في مجال التمويل والمعارف والتكنولوجيات بين جميع الدول.

٨١ - **السيدة كالامونا** (زامبيا): قالت إن زامبيا، على غرار بلدان أخرى، أظهرت دلائل على الانتعاش منذ منتصف عام ٢٠١٧. ومع ذلك، فإن هذا النمو الإيجابي يمكن تقويضه بسهولة بسبب التوترات التجارية بين الاقتصادات الكبرى والسياسات الحمائية والنزاعات وتغير المناخ والتحديات المتعلقة بالتمويل.

٨٢ - وواصلت القول إن حكومتها شرعت، في إطار الاستجابة لتحليل القدرة على تحمل الدين الذي أنجزته مؤخراً، في إجراء إصلاحات تشريعية لتعزيز الرقابة البرلمانية على الديون، واتخذت عدداً من التدابير لخفض مستوى مخاطر الديون من مرتفع إلى معتدل. كما أنها تنفذ تشريعات جديدة للمالية العامة من أجل وقف التدفقات المالية غير المشروعة، وتستخدم التكنولوجيا لتشجيع الامتثال للالتزامات الضريبية.

٨٣ - وأضافت أن زامبيا تعمل على تشجيع الشمول المالي من خلال سياستها لتنمية القطاع المالي واستراتيجيتها الوطنية للشمول المالي. ودعت إلى التعجيل في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، وتعهدت بأن يلتزم بلدها بتحويل الشدائد إلى فرص من خلال تنويع اقتصادها وتمكين شعبها.

٨٤ - **السيدة سارستاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إنه لكي تكون التجارة وسيلة من وسائل التنمية حقاً، يتعين أن تكون شاملة للجميع. فالنظام التجاري المتعدد الأطراف يمر في أزمة تتطلب التعاون البناء عوض النُهج الأحادية الجانب. وفي هذا السياق، من المهم الحفاظ على نظام تجاري عالمي ومتعدد الأطراف وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف، يُسهم في تحقيق النمو والتنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية.

٨٥ - وأردفت قائلة إن بلدها يواجه جزاءات جائرة محددة الأهداف سببت بعض المشاكل للاقتصاد الإيراني، ولكن لها آثار مدمرة أكثر بكثير على النظام المالي والاقتصادي الدولي. وأكدت أن بلدها سوف يقاوم هذه الجزاءات الأحادية الجانب غير المسؤولة، وهو يحث الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل لالتزاماتها تجاه بعضها البعض على الرغم من الضغوط الحالية.

٨٦ - واستطردت بالقول إن إيران تشاطر الرأي المؤيد لتعددية الأطراف الذي ساد بين البلدان النامية في الدورة الأخيرة لمجلس التجارة والتنمية التي عقدت في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٨، وحثت بالتالي الأونكتاد على توفير ضمانات ضد التدابير الأحادية الجانب. وبما أن بلدها قدم طلب انضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فإنه يعرب عن الأمل في تسريع عملية الانضمام من دون معوقات سياسية.

٨٧ - **السيدة داود** (ماليزيا): قالت إن تزايد عدم اليقين والنزعة الحمائية والنزاعات تزيد من اتساع هوة التنمية. وقد أشار تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/73/208) إلى النطاق الجغرافي لتراجع التجارة العالمية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ ومدى تأثيره غير المتناسب على البلدان النامية. واعتبرت أن المكان المناسب لمعالجة هذه الاختلالات هو الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، لأن هذه الأخيرة هي الجهة العالمية الوديعة للتجارة المتعددة الأطراف. وينبغي للدول المتقدمة النمو أن تضطلع بدور أكبر في مساعدة الدول النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، على تذليل العقبات التي تواجهها في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٨٨ - وأضافت أن لدى ماليزيا واحدا من أكثر الاقتصادات انفتاحاً في العالم، مع ارتفاع نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما له دور أساسي في إيجاد الوظائف ونمو الدخل. ويؤيد بلدها التعاون بين بلدان الجنوب، ويلتزم بتشاطر تجاربه وخبراته من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً على التغلب على القيود التي تحد من قدراتها. ورغم أن البلدان النامية تشهد اكتظاظاً سكانياً، فإن لديها من الموارد ما يمكن استخدامه في الاستفادة من الخطط الاقتصادية والإنمائية العالمية.

٨٩ - **السيد غمينيز** (النرويج): قال إن بلده سيواصل تخصيص حوالى ١ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو أعلى بكثير من النسبة المستهدفة البالغة ٠,٧ في المائة، ولكن هناك أشكال إضافية للتمويل يمكن إطلاقها قد تتجاوز بكثير المساعدة الإنمائية الرسمية. وستكون تعبئة الموارد التي يحفزها نمو القطاع الخاص عاملا حاسما، لا سيما بالاقتران مع الأنظمة الضريبية التي تم إصلاحها والتي تضع حداً لتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. وخلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الحالية، شارك بلده مع نيجيريا

في رئاسة مناسبة جانبية بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، التي تستنزف كل عام أضعاف حجم المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للتنمية.

٩٠ - واسترسل قائلاً إن وجود نظام تجاري مفتوح وقائم على القواعد ومتعدد الأطراف أمر جيد للجميع، وينبغي زيادة استخدام التجارة كوسيلة لإدماج أفقر البلدان في الاقتصاد العالمي. ويجب أيضا حماية المبادرات التي تعيد إلى البلدان النامية القدرة على تحمل الدين، من أجل تفادي تكرار أزمات الديون السابقة. وينبغي للنمو أن يكون شاملاً للجميع لا سيما بالنسبة لنصف السكان من النساء. فقد حان الوقت لمتابعة رؤية خطة عمل أديس أبابا.

٩١ - **رئيس الأساقفة أوزا** (مراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن تقارير الأمين العام بشأن عدد من المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي أبرزت حقيقتين مؤلمتين. الأولى هي أنه، بالنسبة لمعظم البلدان النامية، يمكن بسرعة عكس اتجاهات النمو الاقتصادي الإيجابية التي شهدها عام ٢٠١٧. والثانية هي أن أقل البلدان نمواً، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا تزال عرضة بشكل خاص للتراجع الاقتصادي وتغير المناخ.

٩٢ - ومضى يقول إن تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/73/208) يبين أن الغاية المنشودة من الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثلة في زيادة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بنسبة الضعفين بحلول عام ٢٠٢٠، أصبحت عرضة للخطر جراء التدابير الحمائية. وإلى أن يُسمح بالوقت الكافي لوضع التغييرات الهيكلية اللازمة للحد من قابلية التضرر من صدمات الأسعار الخارجية، ينبغي أن تمنح أقل البلدان نموا إمكانية إيصال جميع منتجاتها إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وذلك على النحو المنصوص عليه في الغاية ١٢ من الهدف ١٧.

٩٣ - وأردف بالقول إن تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/73/280) يشدد على الحاجة إلى وجود بيئة دولية تعاونية تقلل إلى أدنى حد من التقلبات في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، ويؤيد السياسات الوطنية للبلدان النامية في بيئة دولية تمكينية. ومن الضروري التحول إلى نموذج فكري يُقر بعدم قدرة قوى السوق على توفير حماية كافية للمنافع العامة، مثل فرص العمل اللائقة والبيئة. وقد أتاحت الأزمة المالية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ فرصة جيدة لصياغة معايير جديدة تعزز التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي والإنصاف، وتتناول الحاجة إلى تنظيم ممارسات المضاربات المالية والثروة الافتراضية.

٩٤ - **السيدة موكافي** (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)): قالت إن في وسع التجارة الدولية مساعدة البلدان على التكيف مع تغير المناخ عن طريق إعادة توزيع الأغذية من مناطق الفائض الغذائي إلى مناطق العجز الغذائي، ولكن ذلك لن يحدث تلقائياً. وستكون التجارة الزراعية مهمة بشكل خاص بالنسبة للبلدان المعرضة لارتفاع درجات الحرارة والظواهر الجوية القصوى. وقد صدرت أحدث طبعة من منشورات منظمة الأغذية والزراعة، المعنونة ”حالة أسواق السلع الزراعية“، لتركز على الروابط بين التجارة الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي. وأظهرت هذه الطبعة كيف يمكن للتجارة أن تساعد في تحقيق التوازن بين العجز الغذائي والفائض الغذائي في جميع البلدان، وفي استيعاب صدمات العرض والطلب المحلية، والمساهمة في استقرار الأسعار المحلية والدولية.

٩٥ - وأوضحت أن تقرير المنظمة أظهر أيضاً أن التجارة الزراعية قد تضاعفت ثلاث مرات تقريباً على مدى السنوات الخمسة عشرة الماضية، إذ بلغت ١,٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٦، استحوذت التجارةُ بين بلدان الجنوب على جزء كبير منها. ومع ذلك، فقد تجاوز معدل نمو السكان والطلب في أقل البلدان نموا وتيرة نمو الإنتاجية، مما أجبر العديد من هذه البلدان على أن تصبح بلداناً مستوردة صافية. ولا تزال الإنتاجية تعاني من صعوبات بسبب سوء البنى التحتية وضعف المؤسسات وتغير المناخ ومحدودية الوصول إلى التكنولوجيا والتمويل والأسواق. ولا يمكن القضاء على الجوع وسوء التغذية إلا بجعل الزراعة أكثر استدامة وبتوفير الحماية لأكثر البلدان ضعفاً وزيادة مساهمة التجارة إلى أقصى حد.

٩٦ - **السيد كارفاليو بينيرو** (منظمة العمل الدولية): قال إن الانتعاش الاقتصادي العالمي لم يترجم بعد إلى مكاسب في سوق العمل. وعلى الرغم من أن معدلات البطالة مستقرة، إلا أن العجز في فرص العمل اللائق لا يزال واسع الانتشار ومعدلات العمالة الهشة آخذة في الارتفاع، بينما تباطأت وتيرة الحد من مستويات العمل بين الفقراء. وفي المستقبل، ستؤثر العولمة والتحول الديموغرافي وتغير المناخ والتقدم التكنولوجي مجتمعة في قدرة البلدان على تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة على النحو المطلوب في الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، والتي قدرت منظمة العمل الدولية أنها ستحتاج إلى توفير ٦٠٠ مليون فرصة عمل على مدى فترة الخمسة عشر عاماً المقبلة.

كما أن التكنولوجيات الموفرة لليد العاملة لا تؤدي إلى توليد فرص العمل، بينما تتزايد حالات العمل بدوام جزئي، لا سيما في صفوف النساء. ومن أجل كفالة المساواة والإدماج وضمان الحصول على دخل، سيكون من اللازم اعتماد سياسات تأخذ في الاعتبار تطور عالم العمل. وفي إطار استعداد المنظمة للاحتفال بمرور مائة سنة على تأسيسها في عام ٢٠١٩، أنشأت لجنةً عالمية معنية بمستقبل العمل، ستقدم تقريرها الأول في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٩٧ - **السيدة هوردوش** (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)): قالت إن الدول الأعضاء أعادت التأكيد مراراً على التزامها بالمساواة بين الجنسين وأقرت بالحاجة إلى زيادة كبيرة في الاستثمارات لسد الثغرات في الموارد. وفي حين أن سياسات الاقتصاد الكلي، بما في فيها السياسة المالية والنقدية، غالباً ما يُنظر إليها على أنها محايدة جنسانياً، إلا أن عدم المساواة بين الجنسين مستمر في مجالات إمكانية الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا والخدمات العامة والعمل اللائق، من بين مجالات أخرى. ومن شأن خفض الإنفاق الاجتماعي وتقليص الخدمات العامة أن يزيدا من الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي الذي تؤديه النساء، مما يحول مسؤولية توفير الرعاية إلى النساء بشكل غير متناسب. ويمكن أن يكون لتحرير التجارة تأثير سلبي على توظيف المرأة في القطاعات التي تكون فيها ممثلة تمثيلاً زائداً، مثل الزراعة.

٩٨ - وأوضحت أن تحصيل الإيرادات بفعالية مع تقديم خدمات عامة فعالة يمكن أن يعزز الصلة بين الناس والحكومات. كما أن النظم والسياسات الضريبية هي أدوات قوية يمكن استخدامها للتصدي لعدم المساواة بين الجنسين. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن تنظيم السياسات الضريبية والمزيج الضريبي التي تعتمدها الحكومات، على نحو تدريجي ومصمم للحد من التحيز الجنساني الضمني والواضح.

٩٩ - واستطردت بالقول إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تساعد البلدان في جعل سياساتها المتعلقة بالضرائب والإنفاق أكثر استجابة لشواغل المرأة والفتاة، وهو ما يمكن أن يعزز الاتساق بين الميزانيات الحكومية وأهداف المساواة بين الجنسين. ومن الأهمية بمكان وضع نظم شاملة لتتبع مدى انسجام مخصصات الميزانية مع الإجراءات ذات الأولوية ودعمها للجهود الوطنية الرامية إلى سد الفجوات بين الجنسين، وذلك بغية الوفاء بالتزامات السياسة العامة.

١٠٠ - وختمت بالقول إنه من أجل تحقيق الإمكانات التحفيزية، يجب أن تتماشى المساعدة الإنمائية الرسمية مع خطط العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين، التي تتطلب تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات التعاون الإنمائي واستهداف الأشكال المتعددة لعدم المساواة والتمييز التي تواجهها النساء والفتيات. ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة يستفيد منها الجميع، لا بد من اتباع سياسة للاقتصاد الكلي تتضمن بشكل منهجي المساواة بين الجنسين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧:٤٠.